

## خاتمة

يوضح لنا تحليل نشاط الغرب فى العربية السعودية وتأثير هذا النشاط على التطور الاجتماعى والاقتصادى للبلاد فى المرحلة الراهنة ، أن الغرب ، جبراً أو إختياراً ، قد لعب دوراً بارزاً فى تشكيل الهيكل الاجتماعى الإنتاجى السعودى المعاصر . إن توسع الاحتكارات الاقتصادية ، وسياسة حكومات الدول الغربية فى ظروف العربية السعودية التاريخية المحددة ، قد أصبح عاملاً خارجياً جباراً عمل على تسريع عملية النمو الإقطاعى ، وفى الوقت نفسه دخول عصر التحول الاجتماعى البرجوازى . وقد ساعد نشاط رأسمالية الدولة الاحتكارية على دعم طريق النمو الرأسمالى للعربية السعودية . وفى الوقت نفسه ساعد ، من وجهة نظرنا ، على النمو السريع ”للرأسمالية البترولية“ السعودية وهى عملية تتسم بالتناقض الشديد .

لكن القصور الذاتى للمجتمع التقليدى قد عمل على إبطاء وتشويه النمو الرأسمالى ، فضلاً عن أنه قد ساعد فى النهاية على ”سعوديته“ أى على صياغة حل إقليمى تدريجى جديد تماماً للنمو الرأسمالى . وقد حدث هذا بفضل الظروف الآتية : لقد زرعت الرأسمالية بصورة مفتعلة فى البلاد ولم تصبح تماماً ”جزءاً طبيعياً منها“ ، وعلى الرغم من القوة الاقتصادية لنظام رأسمالية الدولة ، إلا أن هذه النظام لم يكن مؤهلاً للتصرف دون الإحتكارات الغربية ، ووقف الدين كقوة معارضة للنمو الرأسمالى ، وأظهرت النتائج الاجتماعية للدفعة الاقتصادية القوية ، إلى حد كبير ، التطور الاجتماعى والاقتصادى للبلاد ، لكن التحول الرأسمالى التام للميكل الاجتماعى السعودى كان يبدو فى المستقبل المنظور أمراً عويصاً .

وقد بذل الغرب ، واعيأ بهذا ، جهوداً كبيرة لدعم النظام الرأسمالى فى البلاد . على أن إستراتيجية الإمبريالية تتلخص ، كما كتب " ك . ن . بروتينيتس " : " أولاً وقبل كل شئ ، فى تسريع عملية التنمية الرأسمالية التابعة فى الدول التى نالت استقلالها ، وإدخالها بصورة أكمل فى المنظومة الاقتصادية العالمية التى يسيطر عليها رأس المال الإحتكارى " ( ٢٥٧ : ١٩٧٩ ، رقم ٦ ، ص ٧٤ ) . وقوى نمو العربية السعودية على الطريق الرأسمالى من التفاوت فى نضج الأنماط الاقتصادية داخلها ، الأمر الذى أدى حتماً إلى ظهور خسائر فى الاقتصاد ، وإزدياد حدة التناقضات فى المجالات الاجتماعية والأيدىولوجية .

وكانت شدة التفاوت فى التطور الرأسمالى للبلاد التى نالت حريتها ، كما أشار إلى ذلك ي . بريماكوف ( ٢٥٧ : ١٩٨٠ ، رقم ١٢ ؛ ٢٥٨ : ١٩٨٠ ، رقم ٥ ) أمراً بديهياً سواء فى المجالات الداخلية أم الخارجية وخاصة فى وضع العربية السعودية فى المنظومة الرأسمالية العالمية . على أن هناك تناقضات جوهرية ملحوظة فى علاقات النظام الملكى السعودى بالغرب ، كما ذكرنا ذلك مراراً من قبل ، على سبيل المثال ، التناقضات مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مشكلات التسوية فى " الشرق الأوسط وأمن الخليج العربى " ، ومع الإحتكارات الغربية بسبب المبالغة المصطنعة فى حجم المشروعات الاقتصادية وارتفاع تكاليفها ، والتناقضات مع الغرب أمر واقعى تماماً ، والسبب الرئيسى وراءها هو البترول .

ولقد جاء فى التقرير النهائى للجنة المركزية " للحزب الشيوعى السوفىيتى " فى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب أن : " الدوائر الإمبريالية تفكر بأساليب السيطرة والقهر فى علاقاتها بالدول والشعوب الأخرى . وأن الإحتكارات فى حاجة إلى نפט ويورانيوم والمعادن غير الحديدية التى يمتلكها الآخرون . وقد أعلنت الولايات المتحدة للشرق الأوسط وأفريقيا والمحيط الهادى مجالات " لمصالحها الحيوية " ، حيث تعمل الآلة العسكرية الأمريكية ، وتعتزم البقاء فيها طويلاً ( ١٧ : ص ٢١ ) .

ومن ناحية ، فإن التناقض فى السياسة الخارجية العالية للحكام السعوديين ، الذين يسعون إلى مواجهة المصالح الأمريكية لرأسمالية الدولة الإحتكارية ، واضعين فى اعتبارهم فى الوقت نفسه مصالحهم القومية ، يعد إنعكاساً للعمليات التى تجرى داخل المجتمع السعودى .

والعربية السعودية على وجه العموم تظل لأسباب موضوعية وذاتية فى صف الدول التى نالت استقلالها ، مما يسمح لها باستغلال النجاحات المحددة لحركة التحرر الوطنى فى السبعينات ، فضلاً عن استنادها ، بصورة غير مباشرة ، على القدرة المتنامية للدول الإشتراكية فى جدها مع الغرب .

ولسوف يؤدى سير الأحداث فى عالمنا المعاصر بالعربية السعودية إلى إتخاذ سياسة خارجية أكثر توازناً .